Distribution: Limited
Original: English

GC 25/L.9
البند 13 من جدول الأعمال

9 January 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

مجلس المحافظين – الدورة الخامسة والعشرون

روما، 19–20 فبراير/شباط 2002

تقرير مرحلي من الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر

أولا – الموجز

1 – **التوطيد والنمو** – مثلت السنة الماضية فترة انتقالية هامة في تاريخ الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر (المسمى بـــ "الائتلاف الشعبي"). فقد أبان التقرير المرحلي الأخير، الذي قدم إلى مجلس المحافظين في دورته الرابعة والعشـــرين (الوثـــيقة GC 24/L.13)، عن سلامة نموذج الائتلاف الشعبي وقبوله على نطاق واسع لدى عدد متزايد من الأطـــراف المؤثرة المؤسسية. وجاء هذا التقرير للإبانة عن توطيد برنامج عالمي متين يوفر مخططا أوليا استراتيجيا لـــتطور الائـــتلاف الشعبي وتوسعه مستقبلا. وتمثل عناصر هذا البرنامج الجديد انعكاسات للفرص الفريدة التي يتيحها نمـــوذج الائتلاف الشعبي. وما مكن من إحراز التقدم ميدانيا هو تطبيق الدروس المستفادة من السنوات الخمس الأولى لنشاط الائتلاف الشعبي، وفي الوقت نفسه نشوء أوجه فهم جديدة لاستعمال الشراكات الابتكارية على نحو يعزز فقراء الريف من خلال زيادة حصولهم على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية.

2 – **تحويل الرؤية إلى واقع** – كان الباعث لتأسيس الائتلاف الشعبي في عام 1996 هو ثقة الحكومات والمنظمات الحكومـــية ومـــنظمات المجتمع المدني بإمكان تعاونها، في سبيل تعزيز فقراء الريف من خلال زيادة فرص حصولهم علـــى الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. فالائتلاف الشعبي أقيم لكي يوحد ويوجه هذه الطاقات التعاونية، ويُتيح كيانا مؤسسيا حياديا موانيا لنشوء شراكات جديدة وابتكارية. وقد مكن تنفيذ البرنامج خلال عام 2001 من تحويل رؤية المؤسســـين هذه إلى واقع، وأسهم بالأهم – وهو تثبيت أن الائتلاف الشعبي من شأنه أن يأتي بعدد من النتائج والفوائد بكفاءة وفعالية، وأن لديه الإمكانات لتشجيع أشكال جديدة تماما من التعاون والتشارك بين مختلف الأطراف المؤثرة من فئات ومؤسسات، وذلك في مراحل من التنمية الريفية مختلفة جد الاختلاف.

Document #:225297
Library:DMS

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم الى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 - **فوائد شتى** - لقد أظهرت أنشطة الائتلاف الشعبي الجديدة والموسعة، على المستوى المحلي والقطري والإقليمي والدولي، ما يمكن أن تعود به من فوائد الأنشطة الجديدة، البارز عليها طابع الابتكار، الكثير فيها اشتراك الأطراف المؤثرة، فوائد في المجالات التالية: تحسين فرص فقراء الريف للحصول على الموارد؛ تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني؛ نشر أشكال جديدة من المعارف؛ وأخيرا إتاحة المزيد من الفرص للحوار بين العديد من الأطراف المؤثرة.

4 - **استمرار الدعم من جانب الصندوق** - ظل الدعم الجاري طيلة هذه الفترة من جانب الصندوق يكفل في التأسيس الأمان اللازم لإحداث التغييرات. ويمكن معرفة دعم الصندوق معرفة دقيقة على مستويات كثيرة، بما فيها الدعم المستمر بالمنح للبرامج الخاصة، والدعم اللوجستي، ودعم البرنامج، والمساعدة التقنية، والمشاركة في اللجان والعمليات الرئيسية. وهذه المشاركة من جانب الصندوق تعكس استمرار انخراطه في سبيل الابتكار والتزامه التاريخي بإشراك أفقر فقراء المجتمع والفئات الأشد تهميشها في عملية التنمية، لكي يتغلبوا على فقرهم.

5 - **توسيع نطاق التعاون مع برامج الصندوق** - والإسهام المتزايد من جانب **الصندوق** في أنشطة الائتلاف الشعبي الأساسية عكس أيضا ما يوليه **الصندوق** من أهمية متنامية للمسائل ذات الصلة بحصول فقراء الريف على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. فقد جرى التعاون في ميادين متعددة، من بينها ما يلي: (i) مواصلة الأنشطة المشتركة في زمبابوي وأماكن أخرى من أفريقيا الجنوبية؛ (ii) إعداد البرنامج المشترك بين الصندوق والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة والبرنامج المشترك مع الائتلاف الشعبي لصلاح أفريقيا؛ (iii) الدور الرئيسي الذي يؤديه شركاء الائتلاف الشعبي في إدخال خبراتهم وتجاربهم في التحضير *لتقرير الصندوق عن الفقر الريفي لعام 2001*؛ (iv) عدد من الأنشطة ذات الصلة داخل أمريكا اللاتينية بما في ذلك حل النزاعات في غواتيمالا والمتعلقة بالحصول على الأراضي بموجب اتفاقيات السلام؛ (v) التعاون القائم بشأن عدد من القضايا ذات الصلة بتكافؤ فرص الجنسين في الحصول على الموارد؛ (vi) المشاركة إلى جانب الصندوق، وباسمه أحيانا في عدد من الأنشطة والمبادرات الإقليمية والعالمية، بما في ذلك تبادل المعلومات والمعارف عن أوضاع تخص بلدان بعينها ومن ضمنها الإيكوادور وزمبابوى وغيرها.

ثانيا - المقدمة

6 - أتى الائتلاف الشعبي إلى الوجود نتيجة مباشرة للمؤتمر المعني بالجوع والفقر الذي عقد في بروكسل في نوفمبر/تشرين الثاني 1995. وأحدث إنشاؤه في مطلع عام 1996 محفلا مؤسسيا فريدا يلتقي فيه مختلف الأطراف المؤثرة من حكومات ومجتمع مدني ومنظمات حكومية دولية. وأسندت إليه مهمة تحديد وسائل جديدة ومبتكرة للعمل وتشجيع العمليات التعاونية الجديدة.

7 - وقد أوكلت إلى الائتلاف الشعبي مهمة شاملة ومحددة هي تعزيز فقراء الريف بزيادة فرص حصولهم على الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى. وهي مهمة تنفذ من خلال ثلاثة أهداف، بني هيكل البرنامج على أساسها، وهي:

(أ) زيادة مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار؛

(ب) تحديد طرق ونهج جديدة للعمل المشترك على المستويات المحلية والقطرية والدولية؛

(جـ) إبراز أهمية قضية الحصول على الموارد في جداول أعمال الجهات الدولية والقطرية.

8 - لقد كان الصندوق في مقدمة المؤيدين للسبل والوسائل الكفيلة بتحسين فرص حصول الفقراء على الأصول الإنتاجية كوسيلة لتمكينهم من التغلب على الفقر، وذلك باعتباره إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمسؤولة عن تشجيع التقدم الاقتصادي لفقراء الريف، بتحسين إنتاجية الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في المقام الأول. وقد لعب الصندوق دورا أساسيا في إقامة الائتلاف الشعبي، كآلية تعاون جاءت في حينها، وتقوم على تصور شكل جديد من أشكال الشراكة العادلة بين المجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية. ولقد كان الصندوق صاحب رؤية ثاقبة عندما وَحَّد مختلف الأطراف المؤثرة حول أهمية الإصلاح الزراعي، وحصول الفقراء على الأصول الإنتاجية. ويعترف للصندوق بالفضل في إعادة هذه القضايا إلى جداول أعمال الجهات القطرية والدولية، وإعطائها درجة من الأولوية أعلى من التي كانت تحتلها قبلا. فقد ظلت هذه القضايا مهمشة إلى أن انعقد مؤتمر بروكسل في 1995. ومن ثم فقد أصبح من المسلم به أن تشكل قضية الحصول على الأصول الإنتاجية ركنا هاما في تقرير الصندوق عن الفقر الريفي لعام 2001. وسيكون باستطاعة الائتلاف الشعبي أن يساعد الصندوق في إقامة قاعدة للمعرفة عن القضايا المتعلقة بالحصول على هذه الأصول، عن طريق إتاحة فرص أكثر للتعاون مع مختلف أصحاب الشأن على المستويات المحلية والقطرية والدولية.

ثالثا - البرامج الأساسية

9 - بني الائتلاف الشعبي على مبدأ التشارك والتعاون بين مختلف الأطراف المؤثرة. فهو يرتكز على الاقتناع بأن الجمع بين شركاء كثيرين يمكن أن يؤدي إما إلى نتائج جديدة تماما، وإما إلى صيغ أكثر كفاية وفعالية من البدائل الموجودة. ولهذا السبب لا وجود عند الائتلاف الشعبي لنشاط ينفرد بتنفيذه شخص أو جماعة أو مؤسسة. فأنشطته إنما هي مشاريع تعددية تتوخى النتائج المثلى، عن طريق توحيد وتوجيه ما يتوافر عند شركاء متفرقين من المزايا والطاقات. وتزيد النتائج الناجحة قدرة فقراء الريف على كسب مزيد من الفرص المأمونة، للحصول على الموارد وصون مصالحهم المنصوص عليها في الأطر التشريعية والتنظيمية، التي وضعتها حكوماتهم بشأن استغلال الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. ويفترض أن تدفع النتائج الموفقة أيضا المنظمات أعضاء الائتلاف الشعبي إلى تغيير سياساتها وممارساتها بحيث تضمنها تطبيق الدروس المستفادة من هذه الأنشطة المشتركة.

ألف - اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية

10 - إن اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية هو برنامج للائتلاف الشعبي جارٍ على مستوى المجتمع المحلي، هادف إلى زيادة فرص فقراء الريف للحصول على أراض وغيرها من الموارد الإنتاجية. وله الهدفان التاليان: (i) تعزيز قدرة الفقراء والمنظمات التي تمثلهم محليا وقطريا وإقليميا على كسب فرص الحصول على موارد إنتاجية والاحتفاظ بهذه المكاسب؛ (ii) زيادة فرص حصولهم على ما يلزم لإدارة هذه الموارد من الوسائل والمهارات، بما فيها المعرفة والتقنية والمال والنماذج المؤسسية. فهو يقصد إلى تحديد السبل الابتكارية لتعزيز قدرة فقراء الريف على التضامن بشأن حصولهم على الأصول وحل النزاعات المتعلقة بذلك، ويعطي الأولوية للأنشطة الابتكارية الصغيرة التي تسفر،

على المستوى المحلي، عن آثار كبيرة واستراتيجية. وتقدم منح اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية بحد أقصى 000 100 دولار أمريكي، إلى المنظمات المجتمعية وهيئات المجتمع المدني، من أجل أنشطة تعالج المشكلات المحلية ذات الصلة بمجالات الاهتمام والتركيز الرئيسية لاعتماد تعزيز القدرات المجتمعية.

11 - ولـيس اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية آلية تقليدية لتقديم منح صغيرة إلى منظمات المجتمع المدني؛ بل هو جهـاز قائم على الشراكة من أجل توحيد وتوجيه معارف وخبرات الكثير من الأطراف المؤثرة – بمن فيها المجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإنمائية الدولية – بحثا عن سبل ابتكارية للتغلب على العقبات المحلية التـي تعـترض حصول الفقراء على موارد. فعملية اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية تستند كليا، إلى التعاون وتشاطر شـركاء كثيريـن الالتزام الواحد. لقد جمع ونسق غنى وتنوع أعضاء الائتلاف الشعبي، دعما لعمليات تحديد المشاريع القائمة على المجتمع المحلي، ولصياغتها، واستعراضها، وإقرارها، وتنفيذها.

12 - وكمـا ذكـر في التقرير المرحلي السابق، تمت الموافقة عام 2000 على أول مشروع من مشروعات اعتماد وتعزيـز القدرات المجتمعية. وقد ساند هذا المشروع السبل الابتكارية لتقديم المساعدة التقنية والدعم المالي للمستفيدين من تطبيق الإصلاح الزراعي في ولاية كابيز في الفيليبين. وقد نجم عن هذا المشروع الذي استكمل عام 2001 تطوير الخدمات التقنية والمالية وخدمات السوق التي يديرها المستفيدون من الإلاصح الزراعي أنفسهم. وتعتبر حكومة الفيليبين أن الدرس المستفاد هنا يمكن تطبيقه على نطاق أوسع بشكل يشمل المستفيدين من الإصلاح الزراعي في مناطق أخرى من البلاد. وذكر في التقرير المرحلي السابق أيضا أن اللجنة التوجيهية المؤقتة السادسة للائتلاف الشعبي قد وافقت في يونـيو/حزيـران عـام 2000 على إطار العمل والمبادئ التوجيهية التي طورتها أمانة الائتلاف الشعبي. وتعني هذه الموافقة اختتام مرحلة تطوير اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية وبدء مرحلة تشغيلية.

13 - أمـا الإرشاد العام والتوجه الاستراتيجي لاعتماد تعزيز القدرات المجتمعية فتضطلع بهما لجنة الموافقة على المشـروعات. وهذه اللجنة مسؤولة أيضا عن اختيار وإقرار المشروعات التي تمول من المنح. وفي عام 2001 تكونت عضـوية هذه اللجنة من ثلاث منظمات للمجتمع المدني (ائتلاف المنظمات غير الحكومية الآسيوية للإصلاح الزراعي والتنمـية الريفـية، الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، منظمة الإغاثة الشعبية الفرنسية) ومنظمتين دوليتين حكوميتين (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق).

14 - وفي الاجتماعات التي عقدت في روما في أبريل/نيسان وأكتوبر/تشرين الأول 2001، سعت لجنة الموافقة على المشروعات إلى: (i) إقرار فهم مشترك لعملية الموافقة على مشروعات اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية؛ (ii) التثبت مـن صـلاح آلـية اعـتماد تعزيـز القدرات المجتمعية للعمل، وقدرتها على الوفاء بمتطلبات أهدافها بصورة فعالة؛ (iii) تحديـد التحسينات الملائمة والتغييرات اللازم إدخالها على عملية الموافقة على مشروعات اعتماد تعزيز القدرات المجتمعـية. واسـتعرض كل اجتماع من هذه الاجتماعات اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية وحاول صقلها، وتم تقييم المقـترحات، وتحديـد القضايا البارزة للمتابعة وأعطيت موافقة مشروطة للأمانة على المقترحات التي اعتبرت ملائمة وأخيرا أجرت اللجنة استعراضا شاملا للاعتماد مع التركيز على عملية استعراض وإقرار المشروعات.

15 - **المقـترحات المعتمدة**. أوصت لجنة الموافقة على المشروعات في اجتماعاتها عام 2001 بأن تمول، من منح اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية، الأنشطة التالية:

- ألبانـــيا – تقديـــم دعـــم من أجل مشاركة المجتمع المحلي مباشرة في مساعي الحصول على أراضٍ من الغابات التي تمتلكها الدولة، بموجب ما نص عليه القانون الجديد لاستغلال الأراضي؛
- بوليفيا – تطوير خطة لتحسين سبل عيش السكان الأصليين من خلال إدارة مستدامة للأراضي والغابات؛
- إكوادور – تسوية الوضع القانوني للأراضي الجماعية الملكية، لصالح السكان الأصليين، وإنصافهم في الحصول على الماء، ووضع خطة استغلال رشيدة لصالحهم؛
- غواتـــيمالا – المساندة لمساعي فض الخلافات على أيدي السكان الأصليين بموجب اتفاق ما بعد إحلال السلام؛
- الهـــند، أوتـــار براديش – تقديم مساعدة تمكّن صيادي السمك من كسب دعم تقني يزيد سيطرتهم الآمنة على مناطق الصيد التي ربحوها لقاء مجابهة قاسية مع الولاية؛
- مدغشـــقر – تقديم مساعدة للقيام بحملة للإعلام عن الحقوق في الموارد، وعن الاستراتيجيات الإنمائية، من أجل تنظيم استغلال مستدام للموارد المحلية من: مياه وأراضٍ وتقنيات وأسواق؛
- ملاوي – تعزيز فرص النساء من خلال الوصول للأراضي والأسواق؛
- نيكاراغوا – إنشاء صندوق متجدد الرصيد من أجل تثبيت ملكية الأراضي وتصديقها قانونيا؛
- الفيليبين – دعم الحملة الشعبية للتأثير على مستقبل البرنامج الشامل للإصلاح الزراعي؛
- الفيليبين – مساندة إشراك المجتمعات المحلية في عملية صنع القرار المحلية الخاصة بحقوق الملكية على مستوى البلديات؛
- إقلـــيم جنوبـــي أفريقيا – مساندة استهلال أنشطة رابطة أفريقيا الجنوبية لتجارة المنتجات الطبيعية التي تســـعى إلـــى تمكين المجتمعات الريفية الفقيرة ف بوتسوانا، وملاوي، وناميبيا، وزامبيا، وزمبابوى عن طـــريق خلـــق الفـــرص لهم لتوليد الدخل من المنتجات الطبيعية المحلية في الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- أوغـــندا – مســـاندة محـــو الأمية فيما يتعلق بقضايا الأراضي وذلك لرفع وعي قادة المزارعين بقانون الأراضي الجديد في أوغندا الذي حسن عام 1998؛
- زمبابوى – إيجاد سلسلة من المشروعات الريادية التي تعالج قضايا رئيسية تؤثر على الإنتاجية الزراعية والأداء البيئي في مخططات إعادة التوطين.

16 - وخـــلال العـــام، قيمـــت أمانة الائتلاف الشعبي 92 وثيقة مفاهيم أولية مما نجم عنه دعوة 50 هيئة من هيئات المجتمع المدني لتقديم مقترحات كاملة إلى اعتماد تعزيز القدرات لتمحيصها بشكل نهائي. ومنها تم تقديم 32 وثيقة إلى لجـــنة الموافقة على المشروعات للنظر فيها واعتبارها وكانت 9 منها من أفريقيا والشرق الأدنى و14 من آسيا و8 من أمريكا اللاتينية والكاريبي وواحدة من بلدان أوروبا الشرقية والوسطى. وقد أوصت اللجنة بتمويل 13 منها.

17 – وإضـــافة إلى ذلك، زار موظفون من أمانة الائتلاف الشعبي عددا من المنظمات التي قدمت مقترحات تمويل من اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية، وذلك أثناء قيامهم ببعثات ميدانية إلى إكوادور والهند ونيبال وبيرو وزمبابوى.

باء – شبكة المعرفة بشأن الإصلاح الزراعي

18 – تمثل شبكة المعرفة بشأن الإصلاح الزراعي (ARnet) برنامجا أساسيا آخر عند الائتلاف الشعبي. واختتمت حاليا المرحلة الأولى من ثمانية أنشطة إقليمية و23 نشاطا قطريا من هذا البرنامج، وكانت هذه الأنشطة، إضافة إلى مراعاتها تراكم المعارف وتشاطرها بين منظمات المجتمع المدني المشاركة، بمثابة فرصة غنيّة للتعرف على: نوع وشكل المعارف الممكن تشاطرها بصورة مفيدة؛ وأفضل السبل لاستخدام هذه المعارف؛ وأخيرا، أجدى الوسائل لتشاطرها بين أعضاء الشبكة ثم، على نطاق أوسع، بين الجماعات المعنية بالتنمية.

19 – وأجري أيضا خلال عام 2001 تقييم شامل لبرنامج شبكة ARnet، بالتعاون مع عدد من الشركاء فيها، وذلك في سلسلة من حلقات العمل والاجتماعات. والأجدر بالذكر من بين هذه الاجتماعات هو حلقة العمل المشتركة بين **الصندوق** والبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للحفاظ على الحياة والائتلاف الشعبي، التي نظمت في كينيا، في يناير/كانون الثاني 2001، وأتاحت الفرصة للجمع بين جميع المشاركين في ARnet داخل أفريقيا وممثلين عن أعضاء الشبكة في المناطق الأخرى. فقد أسهم هذا الاجتماع في إيضاح كثير من المسائل الرئيسية المتصلة بالمعارف، وأسفر عن نتائج هامة بالنسبة لمجمل عملية التقييم وإعادة النظر في البرنامج التي جرت خلال عام 2001، ونجم عنها تحويل لبرنامج ARnet . فالخطة الاستراتيجية الجديدة لأنشطة ARnet المستقبلية تتوخى رفع مستوى تأثيرها وضمان أعلى درجة من الجودة والقيمة لها. إذ أن أنشطة ARnet المستقبلية ستنطوي على مزيج من الأنشطة القصيرة الأجل نسبيا (3–9 أشهر) تنصب على إنتاج حصائل معرفية، ومجموعة من الأنشطة الطويلة الأجل (9–18 شهرا) لمساندة الشبكة. وتتم حاليا صياغة طائفة جديدة من أنشطة ARnet لتنفيذها خلال عام 2002 وما بعده، على أساس تعاون شامل مع طائفة واسعة من الشركاء وإدماج فعال للدروس المستفادة من الأنشطة السابقة ومعلومات ارتجاعية من المستخدمين فيما يتعلق بقيمة المخرجات الأصلية. ومن المتوقع صياغة وأقرار معظم هذه الأنشطة الجديدة بحلول منتصف عام 2002.

20 – **النواتج المعرفية** – إن الهدف الإجمالي لشبكة ARnet هو تحديد وتوثيق وتشاطر المعارف عن السبل العملية التي تمكّن منظمات المجتمع المدني من الإسهام في زيادة فرص فقراء الريف للحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. وقد ارتكز هذا الهدف على المسلمة أن منظمات المجتمع المدني، على مدى العالم، تنفذ بهمة – ونجاح – أنشطة تؤدي إلى تحسين فرص هؤلاء الفقراء للحصول على موارد، *لكن المعلومات عن هذه الأنشطة لا يجري تشاطرها*، بإضافة ما هو أهم، عدم إتاحة المعارف العملية المفيدة التي تمكن منظمات أخرى للمجتمع المدني من القيام بأنشطة مماثلة في أمكنة أخرى. وفضلا عن ذلك، كان من المتوقع أن تسهم هذه المعارف مباشرة في المناقشات الدولية، وعلى الخصوص، في تعميق فهم المساهمة التي تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تؤديها لزيادة فرص حصول فقراء الريف على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية.

21 – ثم جاء ثراء وتنوع أنشطة الموجة الأولى من برنامج ARnet (بدأ معظمها في عام 1999) مؤكدا لصحة الافتراضات المذكورة، ومساعدا على كلا أمرين: تحديد نوع المعارف التي ينبغي تشاطرها، واستجلاء الدروس الحيوية في طريقة التقاط هذه المعارف وتشاطرها على المستوى الدولي. وتشاطرَ أعضاءُ شبكة ARnet معارف

عملية، مبنية على تجارب ناجحة، تمت على مستوى المجتمعات المحلية ومستوى الحوار السياسي الوطني معا، شاملة قائمة طويلة من المسائل مثل:

- بنغلاديش وبوليفيا وإكوادور – تعزيز تطبيق الحقوق القانونية للمجتمعات المهمشة؛
- الكاميرون – إنشاء رابطة وطنية للدفاع عن حقوق صغار المزارعين في أراضيهم؛
- الهند وموزمبيق – رفع مستوى الثقافة بقضايا الأراضي على مستوى المجتمعات المحلية من خلال تثقيف المجموعات المهمشة وتعريفها بحقوقها في الأراضي؛
- إندونيسيا وبيرو – تطوير قواعد البيانات وغيرها من الموارد القائمة على أساس شبكة الإنترنت لتعزيز مطالبة المجتمعات المحلية بحقوقها في أراضيها؛
- نيبال – تطوير أساليب تقيم استدامة المؤسسات المجتمعية؛
- الفيليبين – استخدام وسائل الإعلام للفت الانتباه لمطالبة المجتمعات المحلية بحقوقها في أراضيها؛
- جنوب أفريقيا – تنظيم اختبارات لمهارات أعضاء شبكات المجتمع المدني.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن كل هذه الأمثلة وغيرها من قضايا المعرفة التي حددها أعضاء الشبكة كانت مستمدة من التجارب الملموسة والناجحة لهيئات المجتمع المدني.

22 – إن النواتج المعرفية لشبكة ARnet توفر إرشادات عملية وجيزة تعرض تفاصيل بعض الطرائق التي نجحت بها منظمات المجتمع المدني عبر العالم في زيادة فرص فقراء الريف للحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. وقد انطوت عملية إنتاجها على تشارك المجتمعات المحلية مع شركاء لهم على المستوى المحلي والوطني والدولي. وكان محط الاهتمام الكامن خلف هذا التشارك هو مساعدة منظمات المجتمع المدني الأخرى – والمجتمعات المحلية، بصورة غير مباشرة ــ على الانتفاع بالتجارب الناجحة التي جرت في أمكنة أخرى.

23 – **خدمات مساندة الشبكات** – يتمثل قسم رئيسي من مهمة الائتلاف الشعبي الإجمالية في مساندة قيام شبكات من المجتمع المحلي، تسعى إلى زيادة فرص فقراء الريف للحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية، وفي مساندة انتشار هذه الشبكات على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. إذ من شأن الشبكات أن تؤدي وظائف إيجابية عديدة. فهي تستطيع، مثلا، الإسهام في الجمع بين منظمات مشتتة حول أهداف وجداول أعمال مشتركة. وتستطيع توفير إطار عمل لتبادل المعارف وتشاطر الخبرات والاستراتيجيات. ومن شأنها الإسهام في تكوين إرادة جماعية وتقوية الصوت السياسي. ويمكن أن تكون وسيلة نقل تخدم أغراض التعلم والنمو التقني. فهي من ثم مثال هام على أوجه إسهام منظمات المجتمع المدني إسهاما مباشرا في النهوض بمستوى معيشة فقراء الريف.

24 – ويشتمل بعد رئيسي آخر من برنامج ARnet على توفير أشكال مختلفة من المساندة لما هو موجود ولما يراد إنشاؤه من شبكات منظمات المجتمع المدني. فقد استفيد الكثير من الدروس، ومن أهمها أن الشبكات الفعالة المستديمة تحتاج إلى مساندة وتغذية متواصلتين. فهي، على سبيل المثال، بحاجة إلى دفق متواصل من الأشخاص الملتزمين، والقيادات الفعالة، والتجديد التقني، والدعم المالي، والإدارة والإشراف بصورة مجدية، كما تحتاج في كثير من الأحيان إلى مؤشرات للقيمة والنجاح قابلة للقياس. لذلك ركزت ARnet اهتمامها على خدمات مساندة للشبكات، محددة الهدف، توخت بها تلبية الاحتياجات الخاصة للشبكات ضمانا لاستدامتها ونمائها. وقد نجم هذا الجانب من أنشطة ARnet عن

مشـــاورة أعضـــاء الائـــتلاف الشـــعبي على نطاق واسع، ولا سيما مشاورة نقاط ارتباط ARnet، وهي في كثير من الحـــالات أعضاء في شبكات للمجتمع المدني كبيرة وناجحة. وفي المستقبل ستظل أنشطة ARnet تتركز على عمليات صـــغيرة محـــددة الهدف في مجال الدعم التقني واللوجستي، تسهم في ضمان استدامة مختلف شبكات المجتمع المدني العاملة في شتى المناطق الجغرافية، وضمان فعاليتها على المدى البعيد.

جيم – برنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد

25 – إن برنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد برنامج جديد ومتخصص للائتلاف الشعبي، وضع في 2001. يتمـــثل هدفه الإجمالي في إشاعة التفهم على المستوى الدولي لضرورة تحسين فرص النساء في الحصول على الأراضـــي وغيرها من الموارد الإنتاجية. يعول برنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد مباشرة على آراء وخـــبرات ومعارف نساء الريف الفقيرات في سبيل بيان أهمية الحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية بالنسبة لمعاشهن وأمنهن الغذائي.

26 – وإن بـــرنامج تعزيـــز فـــرص النساء للحصول على الموارد مبني على منهجية مستمدة مباشرة من الفرص الفـــريدة التـــي يتيحها الائتلاف الشعبي. تجمع هذه المنهجية بين المهارات والمعارف والموارد المتوافرة عند شركائه الدوليـــين والوطنيين والمحليين، وعند المجتمعات الريفية الفقيرة، بغية تشاطر المعارف على نحو لا يتسنى بغير ذلك. وتشتمل على زيارات إلى المجتمعات الريفية الفقيرة، بغية التعلم مباشرة من النساء الريفيات، فتتيح هكذا طريقة جديدة، مثـــيرة، فعالـــة، لتفهيم صانعي القرارات الرئيسيين وجهات نظر وآراء النساء الريفيات الفقيرات، ولزيادة مشاركتهن المباشـــرة فـــي عملـــيات مثل صوغ السياسات، وتصميم المشروعات، والمناصرة الدولية. والخاصة الرئيسية الجديرة بالتنويه هي أن العملية مبنية على الشراكة وتشاطر الالتزام، بحيث يتضافر عمل القدرات والموارد والمهارات المميزة لمخـــتلف الشـــركاء، مـــن المنظمات الدولية الحكومية والحكومات إلى المنظمات القائمة على المجتمعات المحلية وإلى الأسر المعيشية الريفية، في البحث على قدم المساواة عن معارف جديدة وفهم جديد.

27 – تلقى برنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد مساندة الصندوق بشكل منحة من الصندوق الياباني للـــتمويل التكميلـــي. ونظمـــت حلقـــات عمل خاصة ببرنامج تعزيز فرص النساء للحصول على الموارد على مستوى المجـــتمعات المحلـــية فـــي كل من نيبال (يونيو/حزيران 2001)، والهند (سبتمبر/أيلول 2001)، وإندونيسيا (مقررة في فبراير/شباط 2002). وقد ألقت النساء الضوء على الفوائد العديدة المتعلقة بالحصول على الموارد، وهي فوائد لا تحظى علـــى ما يبدو بالتركيز الكافي عليها لا بل يتم تجاهلها على الغالب في أدبيات التنمية التقليدية. ففي نيبال تم عقد حلقة العمـــل المجتمعـــية مـــع المستفيدات من *مشروع تطوير الغابات وزراعة الأعلاف في أراضي التلال المستأجرة*. وقد أشـــارت النســـاء إلى العدد الكبير من الفوائد الناجمة بشكل مباشر عن تحسين الوصول للأراضي والغابات من خلال المشـــروع. وغدت العديد منهن يتكلمن عن التغييرات الإيجابية في العلاقات بين الجنسين على مستوى الأسرة ما بين الأسر. في حين أكد البعض منهن على أهمية توفير الوقت الناجم عن امكانية التنبؤ بالحصول على الأعلاف والامدادات العلفـــية. وقد تم استغلال هذا الوقت لزيادة إنتاج الأغذية من الخضار الذي أدى بدوره إلى زيادة أمن الأسرة الغذائي. وفي الهند، تم عقد حلقات العمل المجتمعية من نساء القبائل في أوتار براديش ومادهيا براديش. وقد أوضحت النساء أن تحســـين الوصـــول على موارد الأراضي والغابات قد قلل من اعتمادهن على ترتيبات المشاركة بالغلال مع أصحاب

الأراضـــي المحليـــن وهي ترتيبات تتسم بقدر كبير من اللامساواة. وقد أدى تحسين حصولهم على موارد الغابات إلى زيـــادة تحكمهـــن بالقرارات الأساسية التي تعزز سبل عيشهن، ومساعدتهن على توفير أساس أكثر أمانا لتمكينهن من التغلـــب علـــى فقرهـــن. وسيتم وضع اللمسات النهائية على المجموعة الأولى من نواتج برنامج تعزيز فرص النساء للحصـــول علـــى المـــوارد في نهاية عام 2001. وسيتم توزيعها على طائفة واسعة من أصحاب الشأن من الحكومات والمـــنظمات الحكومـــية الدولية وهيئات المجتمع المدني التي تم تحديدها بالتشاور مع الشركاء المناسبين في الائتلاف الشعبي.

رابعا – نماذج جديدة للتقدم معا

28 – يـــؤدي مفهوم *التقدم معا* وظيفة محورية في عمل الائتلاف الشعبي، بل إن العبارة نفسها شبه تعريف مختصر لمفهوم الائتلاف الشعبي. ففي المؤتمر التأسيسي الذي عُقد عام 1995، أجمعت الآراء على أن النجاح في تعزيز فرص حـــيازة فقـــراء الـــريف علـــى الموارد يقتضي ائتلاف أنداد. فكان على الائتلاف: أن يتأصل في احتياجات وخبرات المـــنظمات القائمـــة علـــى المجـــتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني؛ وأن يلزم الحكومات بتهيئة البيئة السياسية والتشـــريعية المواتـــية؛ وأن يـــروج الاتساق بين الأدوار وأشكال المساندة التي تؤدى على مستوى التعاون الدولي أو الثنائي.

29 – انخـــرط الائتلاف الشعبي في سلسلة طويلة من الأنشطة المبنية على التشارك على مستويات شتى، وأقيم عدد متـــنامٍ مـــن الائتلافات بين الكثير من الأطراف المؤثرة. وتشكل هذه الشبكات والشراكات جزءا أساسيا من استراتيجية الائتلاف الشعبي، وتعود بفوائد مثل: الاتساق بدرجة عالية، وزيادة الكفاية والفعالية، ومقدرة أكبر على تطبيق الدروس المستفادة. وفضلا عن إعطاء الفوائد الميدانية الناجمة عن العمل معا، تتيح هذه الائتلافات فرصا قيمة للنهوض بالوعي وفهـــم الارتـــباطات والتعقيدات القطاعية، التي تنطوي عليها مهمة زيادة فرص فقراء الريف للحصول على الأراضي وغيرها من الموارد الإنتاجية. وفيما يلي قائمة ببعض الأنشطة الهامة المنفذة في عام 2001.

محفل آسيا والمحيط الهادي لموضوع الفقر

30 – طلـــب مـــن الائـــتلاف الشعبي تقديم ورقتين إلى المحفل الأول لموضوع الفقر (عقد في مانيلا، الفيليبين، في فـــبراير/شباط 2001) الذي نظمه بنك التنمية الآسيوي. ورئي أن القضيتين الهامتين، حيازة الأصول وإنشاء الائتلافات بين الأطراف المؤثرة، هما بندان قويان يمكن للائتلاف الشعبي أن يشاطر المندوبين إياهما. والورقتان اللتان سينشرهما بـــنك التنمـــية الآسيوي عما قريب، أطلعتا المندوبين على المعارف المتجمعة لدى الائتلاف الشعبي عن طريق شبكته للمعـــرفة، وأبانتا الدروس المستفادة أثناء عملية إنشاء الائتلاف بمثابة محفل تشاركي للأطراف المؤثرة من أجل إعداد سياسات وبرامج مشتركة.

31 – وأبدى بنك التنمية الآسيوي اهتمامه بأن يكون عضوا نشيطا للائتلاف الشعبي، وهذا على سبيل المتابعة لمحفل موضوع الفقر وتعزيز العمل داخل المنطقة في خدمة قضايا حصول الفقراء على موارد.

مجموعة العمل المعنية بسياسات الأراضي

32 – لقد أثبتت مجموعة العمل هذه التي تضم هيئات المجتمع المدني وجهات مانحة متعددة، بعد إنشائها أثناء "أسبوع الريف" الذي نظمه البنك الدولي عام 2000، اهتماما مشتركا برفع مستوى الالتزام بالحقوق في الأراضي على المستوى العالمي، كشرط لا بُدَّ منه لتقليل الفقر الريفي. وأعيد تثبيت الائتلاف الشعبي كأنسب آلية توفر إطار عمل لأنشطة هذه المجموعة، التي تضم، بين من تضمهم، منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الدولي، ودائرة التنمية الدولية (المملكة المتحدة)، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وعددا من المنظمات غير الحكومية الشريكة للائتلاف الشعبي. ويتمثل الهدف القريب الأجل في العمل على رفع مستوى توافق الآراء العالمي بشأن الحقوق في الأراضي وقضايا الحصول على موارد، من أجل رفع مستوى الحوار السياسي والالتزام بهذا الخصوص أثناء القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة (أو ريو + 10) التي ستعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ف سبتمبر/أيلول 2002.

الأراضي وموارد الرزق والأمن الغذائي

33 – انخرط الائتلاف الشعبي بنشاط في الحوار بين العديد من الأطراف المؤثرة الذي يستخدمه عدد من وكالات الأمم المتحدة لحمل مختلف شركائها على الانخراط. على العموم، عمل الائتلاف الشعبي ولا يزال يعمل، بالتنسيق مع عمليات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وعمليات منظمة الأغذية والزراعة (بما فيها لجنة الأمن الغذائي العالمي، ولجنة الزراعة، والقمة العالمية المعنية بالغذاء ومتابعتها)، على مساندة النقاش والإسهام تدريجيا من جانب منظمات المزارعين، والنقابات، والقطاع الخاص، وأوساط المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني. وهذا العمل يروج مهمة الائتلاف الشعبي، من حيث توسيع الفرص أمام المجتمع المدني والمنظمات المبنية على المجتمعات المحلية، لدخولها في المناقشات التي يجريها المجتمع الدولي، حول أجدى الاستراتيجيات والسياسات والممارسات لتحقيق أهداف التنمية الدولية، أي ما يعرف بأهداف الألفية التي تمت المصادقة عليها في سبتمبر/أيلول 2000 في اجتماع الألفية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

الأصول المادية والفقر الريفي

34 – كان الائتلاف الشعبي فخورا بالعمل إلى جانب المنظمة المستضيفة له، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الصندوق)، في إعداد التقرير عن الفقر الريفي لعام 2001، إذ أدخل الآراء والخبرات والدروس المستفادة من شركاء الائتلاف، على الفصل المتعلق بموضوع "الحصول على الأصول المادية".

35 – واشتغل الائتلاف الشعبي في مساندة عدد من المبادرات الحكومية من أجل رفع مكانة موضوع الحصول على الأراضي في سياسات وممارسات تلك الحكومات. ففي الشمال، عمل الائتلاف الشعبي مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية في إعداد تقرير عن مسألة الحصول على الأصول، ستستعين به هذه الوكالة عند النظر في كيفية زيادة فعالية مساعداتها. وفي الجنوب، انضم الائتلاف الشعبي إلى المبادرة التي يرعاها الصندوق في زمبابوي، مشروع إعادة التوطين والتكنولوجيا القائم على المجتمعات المحلية، من أجل تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إعادة التوطين.

وفـــي حيـــن أن الـــتحديات في زمبابوي ستأخذ بعض الوقت، جرى توثيق المشروع كمنهجية تساعد على تحديد معالم طريق المضي قدما في هذا البلد وغيره على حد سواء.

الحصول على الأراضي والديمقراطية

36 - دعـــي الائـــتلاف الشعبي إلى مساعدة المركز البرلماني في كندا ومعهد البنك الدولي، في إعداد منهج لدورة دراســـية تقـــدم إلـــى السياســـيين في الديمقراطيات الناشئة، من أجل ترويج سياسات وممارسات فعالة في مجال نظام الحكم/النظام البرلماني، من خلال التدريب على دور البرلمان، تدريب يستخدم مواضيع متنوعة تنصب عليها الدراسة. وســـيكون موضـــوع الحصول على الأراضي معلما من معالم الدورة الدراسية، نظرا للدور الحاسم الذي من شأنه أن يؤديه في الكثير من البلدان النامية والكثير من اقتصاديات بلدان أوربا الوسطى والشرقية. وستكون هذه المبادرة وسيلة هامة، توصل مهمة الائتلاف الشعبي وخبرته إلى موقع تأثير سياسي وتنمية برلمانية قد يشملان حتى 30 قطرا.

الدروس المستفادة من المجتمع المدني

37 - لقد قرر الشركاء المؤسسون أن يتمثل دور مركزي يؤديه الائتلاف الشعبي في إدراج تجارب المجتمع المدني ذات الصـــلة بالحصـــول علـــى الأصول المادية، في جداول أعمال الجهات القطرية والدولية. وفي عام 2001 أصدر الائـــتلاف الشعبي أول مطبوع كبير له بالعنوان التالي: *Whose Land ? Civil Society Perspectives on Land Reform and Rural Poverty Reduction* (لمـــن الأراضي؟ منظورات المجتمع المدني بشأن الإصلاح الزراعي والحد من الفقر الريفـــي). يوفر هذا المطبوع صوتا وعلانية لخبرة المجتمع المدني في كسب فرص الحصول على الموارد، إذ يسوق شواهد على هذه الخبرة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

الإقبال بالمجتمع المدني على النظر في نهوج الأنظمة الزراعية

38 - دعـــي الائـــتلاف الشـــعبي إلى المشاركة في حلقة العمل الإقليمية التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة في فـــنزويلا (18-23 يونـــيو/حزيـــران 2001). ضـــم الاجتماع تشكيلة واسعة من الباحثين، والأكاديميين، وممثلين عن المـــنظمات غـــير الحكومية، وعن منظمات التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل تحديد طرائق لإبراز تصـــوّرات ومعـــارف فقراء الناس بشأن النهوج القائمة على الأنظمة الزراعية في تصميم البرامج وصياغتها. وتعهد الائتلاف الشعبي بالرعاية مشاركةَ عضوين له من إكوادور وهندوراس، قدّما مساهمة قيّمة لحلقة العمل، برهنا بها مرة أخـــرى علـــى مـــا يتمتع به الائتلاف الشعبي من طاقات لمد جسر متين بين مختلف الأطراف المؤثرة من الحكومات والمجـــتمع المدني والمنظمات الدولية، ولضمان إدراج وجهات نظر فقراء الريف ومعارفهم مباشرة في أوسع عمليات النقاش.

تجريب نماذج جديدة لمساندة منظمات المجتمع المدني للمجتمعات المحلية في برنامج إصلاح زراعي

39 - فـــي يونـــيو/حزيران 1999، قدم **الصندوق** منحة باستخدام موارد صندوق الأمانات النرويجي، بهدف توفير المساندة لبعض "النهج التكميلية" التي تم تصورها في ما كان يعرف آنذاك بالمرحلة الثانية من برنامج حكومة زيمبابوى للإصـــلاح الزراعـــي وإعادة التوطين. وقد هدفت مبادرة المنحة تلك والمعروفة باسم النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة

الإستيطان إلى إقامة إطار عملي تقدّم المنظمات غير الحكومية مساندتها من خلاله إلى المجتمعات الريفية الفقيرة، في سياق إعادة التوطين. وقد ساند الائتلاف الشعبي كلا من نقاط القوة العملية والنظرية لنموذج النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة الإستيطان وتعاون بشكل مكثف مع **الصندوق** في عدد من الأنشطة ذات الصلة، خلال عامي 2000 و 2001.

40 - وبالفعل، على الرغم من أن الوضع القائم في زمبابوي خلال عامي2000 و2001 كان يعني أن مبادرة النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة الإستيطان لن تتمكن من تحقيق أهدافها، فلا يزال الصندوق والائتلاف الشعبي على اقتناع بأن هذه المبادرة نجحت في إقامة نموذج مؤسسي ابتكاري لتقديم المساعدة التقنية الحيوية للأُسر المعيشية، كجزء مما يسمّى بـ"إعادة التوطين القائم على المجتمعات المحلية"، وأسهمت في تكوين اتفاق بين عدد كبير من الأطراف المؤثرة. وبرهنت في الوقت نفسه على ما لهذا النهج من طاقات لتقديم مساهمة أكبر لعملية التنمية. وعلى الخصوص، أسهمت تجربة النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة الإستيطان في تحديد نموذج مؤسسي من شأنه أن يجتذب، من أطراف مؤثرة خارجية كثيرة، دعما مباشرا للجماعات الريفية الفقيرة، ضمن إطار مؤسسي تديره منظمة غير حكومية. وتبرهن التجارب المنفَّذة في زمبابوي على أن بإمكان هذا النهج خدمة الأهداف القصيرة والطويلة الأجل معا، كما بإمكانه أن يعود بغزير الفوائد على المستفيدين وغيرهم من الأطراف المؤثرة.

41 - تكون عند الائتلاف الشعبي والصندوق رأي قوي، أنه لا يجوز نسيان الدروس المستفادة من مبادرة النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة الإستيطان ــ ولا سيما تعريفها الواسع للمجتمع المحلي، وأساليبها في إيجاد أرضية مشتركة بين العديد من الجهات الفاعلة والجهات المناوئة في الظاهر، وإسهامها في إعداد السياسة، ووسائلها العملية في تطبيق الإصلاح الزراعي القائم على المجتمعات المحلية. ولهذا السبب تعاونا في إعداد تقرير توخى في آن واحد أن "يقص خبر" مبادرة النهج والتكنولوجيات المجتمعية لإعادة الإستيطان وأن يستخلص من تجربتها أكثر ما بدا سديدا من الدروس. وسيوفر هذا التقرير نموذجا مفيدا لمبادرات مماثلة في أمكنة أخرى، وسيوزع على نطاق واسع بين أعضاء الائتلاف الشعبي، وبين أوساط المنظمات الإنمائية الدولية، في أفريقيا الجنوبية وغيرها من المناطق.

خامسا - علاقات الائتلاف الشعبي بالصندوق

42 - يعترف جميع شركاء الائتلاف الشعبي بأن تأسيسه نشأ عن رؤية رآها الصندوق وعن التزام الصندوق بإنشائه وتمويله. ويقبل هؤلاء الشركاء أنفسهم تحمل مسؤولية قيام الائتلاف الشعبي وإيجاد الموارد اللازمة لتنفيذ عملياته. وبناء عليه، فإن الائتلاف الشعبي وأمانته، على الرغم من وجودهما ضمن إطار الصندوق، يسير عملهما بإدارة المجلس التنفيذي للائتلاف الشعبي الذي يضم في الوقت الحاضر، إلى جانب الصندوق، البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الأوروبية وسبع منظمات للمجتمع المدني إقليمية القوام.

43 - أرست نشرة الرئيس الصادرة في مارس/آذار 2001 (PB N0. 01/03) *الإطار الأساسي لطرائق عمل الائتلاف الشعبي وعملياته الإدارية ولعلاقاته بالصندوق*. توفر هذه النشرة أساسا واضحا لتنفيذ السياسة والبرنامج والشؤون الإدارية، بطريقة تراعي ظروف التشغيل المعروفة حاليا بأنها نتيجة للنظر في سنوات تكوين الائتلاف الشعبي.

44 - خـــلال عام 2001 اتسعت قائمة الأنشطة المشتركة بين الائتلاف والصندوق، خصوصا عن طريق مشروعات اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المحددة من قبل الصندوق، وعن طريق مشاركة الصـــندوق فـــي الاجـــتماع العالمي لشركاء شبكة ARnet، الذي عُقد في نيروبي، كينيا، ومشاركته في أنشطة النهج والتكنولوجـــيات المجتمعـــية لإعادة الإستيطان في زمبابوى، وفي العديد من المشروعات الأخرى ضمن إطار اعتماد تعزيز القدرات المجتمعية.

سادسا - الخلاصة

45 - يحق في إطار الائتلاف الشعبي وصف الصندوق بأنه بالضبط "الأول بين الأنداد". ويعترف الشركاء الآخرون مـــع الاحـــترام بأن الصندوق وفر للائتلاف الشعبي إطار العمل والقدرة على الازدهار، دون ما حرص على اعتراف مستمر بذلك. فقد انضم الصندوق، عند إنشائه الائتلاف الشعبي، إلى الائتلافات الواسعة الانتشار التي لبّت النداء الأول للصندوق من أجل تعزيز فقراء الريف عن طريق الإصلاح الزراعي وحصولهم على الموارد الإنتاجية.

46 - وتكمـــن قوة الائتلاف الشعبي في أنه يطوّر امتلاكه قاعدة واسعة تجتذب شتى الشركاء. والفائدة المَجنيّة هي تعاظم الأهمية المنوطة بقضية ضرورة حيازة فقراء الريف للأصول المادية. فالائتلاف الشعبي يروج لنصرة الصندوق وأهدافـــه البرنامجية، ومن ثم يعتبر الصندوق الملهمَ للائتلاف الشعبي وعموده الفقري وشريكه الفائق في خدمة فقراء الريف.